تقرير اقتصادي لـ«الأمناء» يفضح الفساد المستشري في البنك المركزي بعدن وتورط مصرف الكريمي بذلك وتداعياته على اقتصاد البلاد..

(بالأرقام).. الشرعية فساد بلا حدود

فساد بـ(137) مليار ريال خلال (3) أشهر لصالح الكريمي

مبالغ تكفي لإنشاء بنوك وإنهاء الهيمنة الاحتكارية.. عبث الشرعية الذي لا يُطاق

«الأمناء» تقرير خاص:

تمكن فريق مؤسسة مراقبون للإعلام المستقل من توثيق عمليات شراء وبيع البنك المركزي اليمني في العاصمة الجنوبية عدن عملة ريال سعودي رقمية لمصرف الكريمي وحده بأكثر من ١٣٦ مليار ريال يمني خلال ثلاثة أشهر فقط عام ٢٠١٨م وبفارق صرف خيالي يتجاوز رأس ماله ومن معه عشرات الاضعاف.

وأكد فريق التحقيق بمؤسسة مراقبون للإعلام المستقل استكماله عملية التدقيق وجمع ومراجعة (٦٦) وثيقة من ملف فضائح عمليات المصارفة غير القانونية التي جرت عبر البنك المركزي اليمني بعدن خلال عام ٢٠١٨ وحصر 59 عملية بيع وشراء عملة للكريمي بواقع ٧ عمليات تخص بيع دولار امريكي باجمالي 21,500,000 دولار (واحد وعشرون مليون وخمسمائة الف دولار)، و 38 عملية بيع ريال سعودي باجمالي بلغ 106,632,500,000 ريال يمني (مائة وستة مليار وستمائة واثنان وثلاثون مليون وخمسمائة الف، ريال يمني)، و14عملية شراء ريال سعودي باجمالي بلغ 123,406,200 ريالا سعوديا.

وتوصل فريق التحقيق للمؤسسة إلى ان إجمالي المبالغ المباعة من البنك المركزي للكريمي خلال فترة ثلاثة أشهر فقط وصلت إلى 117,672,000,000ريالا يمنيا.

واجمالي المبالغ المباعة من الكريمي للبنك المركزي 19,684,293,200 ريالا يمنيا (تسعة عشر مليار وستمائة واثنان وثلاثون مليون ومائتان وثلاثة وتسعون الف وستمائة ريال يمني من الفترة اكتوبر إلى ديسمبر ٢٠١٨م فقط، وباجمالي كلي لعمليات البيع والشراء معا البالغ عددها 59 عملية وصل المبلغ الى اكثر من مائة وسبعة وثلاثون مليار ريال يمني.

وبحساب إجمالي فوارق صرف كل عملية بيع وشراء تمت بأقل فارق صرف إجمالي يتجاوز رأس مال الكريمي وأهله وأي شركاء آخرين مفترضين له بعشرات الأضعاف، حسب ماكان عليه سعر الصرف يومها في اي بنك او شركة صرافة ووفق تأكيد وتقديرات مختصين مصرفيين وبالمقارنة بين سعر الشراء او البيع وفارق الصرف في السوق عند إتمام كل عملية، وكما سنوضح ذلك بالتفصيل لاحقا ونتيجة عدم تقيد الكريمي وغيره بأي تعاميم او اسعار صرف كان البنك المركزي يتولى إصدارها صوريا نتيجة أسباب عديدة من أهمها فشل قيادته وغياب الاحتياطي النقدي الكفيل بتمكينه من السيطرة والتحكم بالسوق وعجزه عن نقل اي مبالغ مالية من صنعاء وتكعفه تعويض البنوك على ارصدتها المحولة رقميا فقط، إضافة إلى غياب الرقابة وضبط الصرافين وإغلاق المئات ممن لا يمتلكون تراخيص، إضافة إلى انعدام الثقة الخارجية بالبنك المركزي بعدن وتوقف معاملات أغلب البنوك المراسلة واحجام صندوق النقد والبنك الدولي والمانحين عن تقديم اي دعم للبنك بعدن عوضا عن الاعتراف الفعلي بمشروعية قرار نقل البنك من صنعاء نتيجة الإشكالية القانونية المتعلقة بتحديد الدستور اليمني مقر البنك المركزي بالعاصمة السياسة للدولة اليمنية الموحدة صنعاء، وغيرها من الأسباب الأخرى المتداخلة بين الفساد والفشل الاداري والاستغلال الاجرامي للازمة ممن كان حري بهم وواجب عليهم خدمة الشعب والحفاظ على عملة البلد وإنقاذ اقتصاده من الانهيار الكارثي المتواصل، بدلا من التكسب غير المشروع لمئات المليارات من فوارق الصرف فقط، على حساب معاناة وقوت ٣٠ مليون يمني، أكثر من ثلثيهما يعانون جوعا مزمنا لم يسبق ان عرفته اليمن السعيد حسب تأكيد المنظمات الدولية والاغاثية المختصة.

بدأنا بالكريمي باعتباره أكبر متورط بفضائح المضاربة بالعملة وصاحب أكبر امتيازات حصل عليها خلافا لقوانين العمل المصرفي وعلى حساب قيمة العملة وغذاء الشعب اليمني، وسيكون لنا تفاصيل حول ذلك بحلقات تقاريرنا المقبلة باذن الله.

جرائم المضاربة بالعملة وكيف تمت ومن أبرز المستفيدين منها؟

تعريف المضاربة بالعملة أو المصارفة غير المشروعة، أصبح ذات مفهوم جديد في اليمن نتيجة إستخدام أموال الدولة للتلاعب وتدمير سعر صرف عملة الدولة، بدلا من دعمها والحفاظ على قيمتها الوطنية، وفقا لأهم مهام والتزمات البنك المركزي تجاه العملة المحلية ودعم استقرار الصرف، بصفته بنك بنوك الدولة وسلطة قرار مستقلة تمنحه حق التدخل وشراء وضخ العملات من وإلى سوق الصرف المحلية، عبر أدواته الحكومية ممثلة بالبنوك الوطنية للدولة ووفق آلية تدخل شفافة متفق عليها مع الحكومة تضمن دعم استقرار الصرف وتعزيز قيمة العملة الوطنية أمام بقية العملات وخلق وفرة سيولة مالية بالعملات المتداولة مصرفيا بالسوق تضمن تلبية حاجة المتعاملين بسوق الصرف لكل الطلبات الاعتيادية للعملة وعدم إتاحة فرصة لخلق أزمة احتياج حقيقية او مفتعلة لما هو أكثر من كميات كتلة السيولة النقدية المعروضة بالسوق المصرفية، وذلك من خلال إجراءات عديدة تتمثل أهمها باستخدام كل الأساليب الرقابية والعقابية المتاحة وصولا للإغلاق الأمني لاي محل او شركة صرافة ومصرف لايلتزم بضوابط العمل المصرفي أو يسعى لاستغلال اي أحداث معينة، لتحقيق عوائد أو فوارق احتكارية، كون ذلك يعني دخول البلد برمته مرحلة انهيار مصرفي لعملته الوطنية من شأنه ان ينعكس على الأسعار وكل مجريات حياة الشعب، مقابل تكسب الصيارفة وشركات الصرافة والبنوك المضاربة والمحمية من الحساب والعقاب والاغلاق الحكومي، كفوارق صرف خيالية جزاء اسهامهم الكبير في التورط بتدمير قيمة صرف عملة البلد، وصولا إلى الانهيار الاقتصادي الشامل للدولة، بدلا من قيامهم بواجبهم في إنقاذ العملة ودعم استقرار الصرف خدمة لوطنهم وشعبهم وإنقاذا لعملة واقتصاد وطنهم.

وللأسف خلص فريق مؤسسة مراقبون إلى نتيجة مفادها ان اغلب البنوك وتحتها أكثر شركات الصرافة اسهمت سلبا في تدمير سعر الصرف لتحقيق أرباح غير مسبوقة في تاريخ العمل المصرفي باليمن كون عبث الجميع وعبر إمكانيات وأموال الدولة، هو التعريف التقريبي الأقرب لمفهوم عمليات المضاربة الإجرامية وغير المسبوقة في اليمن. وأكدت كل الوثائق والمصادر ان المتورط الأول في كل ماشهده ويشهده البنك المركزي من عبث بأموال الشعب وتلاعب بصرف العملة بدل الحفاظ عليها، هم قيادة حكومة الشرعية و البنك المركزي بعدن وعدة بنوك تجارية سيتم التطرق إليها ودورها في حلقات ملفنا هذا بإذن الله. وتوصل فريق مؤسسة مراقبون للإعلام المستقل إلى نتيجة تفيد بتركز أغلب تلك العمليات الإجرامية للمضاربة بالعملة، على فترة الربع الاخير من العام ٢٠١٨ والتي شهد فيها البنك أكثر من ٦٥ عملية مضاربة تمكنا في مؤسسة مراقبون للإعلام المستقل من رصدها والتحقق منها وتوثيقها لصالح ثلاث بنوك فقط وفي وقت يواصل فيه فريقنا التحقيقي البحث عن وثائق وأدلة تخص بنوك أخرى متورطة، وينتظر أيضا تفاعل الجميع مع حلقات تقاريرنا حول الموضوع الأخطر فسادا في تاريخ اليمن كونه أفسد البيئة المصرفية ومكن بنكين تجاريين من أموال خيالية تكفيهما لافتتاح بنوك أخرى واحتكار العمل المصرفي لعقود مقبلة، مقارنة بواقع أغلب البنوك وخاصة الحكومية منها في ظل تأثرها بنتائج الحرب وتداعياتها وخسائرها المهولة لصالح خصومها البنوك التجارية الرابحة بعشرات المليارات من صافي أرباح فاقت كل توقعاتها.

وعليه يؤكد فريق مراقبون ترحيبه بأي ردود أفعال إيجابية تثري الملف وتزويدنا بأي وثائق وادلة وأولويات تخص اي جهات أخرى متورطة بجرائم المضاربة الإجرامية غير المسبوقة التي دمرت عملتنا المحلية وصعدت بصرف الدولار من ٢٥٠ بداية حرب عاصفة الحزم إلى عتبة حاجز ال٨٠٠ ريال في ذروة آثارها الاقتصادية على البلد.

مراقبون Observers
مؤسسة مراقبون للإعلام المستقل
الإخوة/ البنك المركزي اليمني
تحية طيبة وبعد،،،
المبلغ: مبلغ وقدره SAR 20,000,000
المبلغ: مبلغ وقدره (SAR20,000,000) فقط: عشرون مليون ريال سعودي بسعر
(190.5) يرجى خصم المبلغ من حسابنا طرفكم بالريال السعودي، وقيد المعادل بالريال اليمني مبلغ وقدره
(3,810,000,000)فقط: ثلاثة مليار وثمانمائة وعشرة مليون ريال يمني إلى حسابنا طرفكم بالريال اليمني
رقم(٢٠٠٣٠١٠).
شاكرين تعاونكم، وتقبلوا خالص التحية والتقدير،،،
RCVD

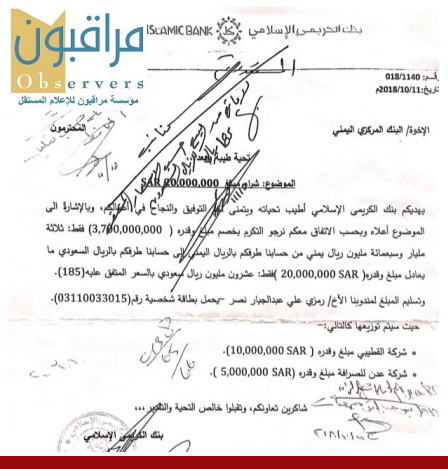
مراقبون Observers
مؤسسة مراقبون للإعلام المستقل
بنك الكريمي الإسلامي ALKURAIMI ISLAMIC BANK
الإخوة/ البنك المركزي اليمني
المحترمون
تحية طيبة وبعد،،،
المبلغ: شراء مبلغ SAR 20,000,000
يهديكم بنك الكريمي الإسلامي أطيب تحياته ويتمنى لكم التوفيق والنجاح في أعمالكم، وبالإشارة الى الموضوع أعلاه وبحسب الاتفاق معكم نرجو التكرم بخصم مبلغ وقدره (3,780,000,000) فقط: ثلاثة مليار وسبعمائة مليون ريال يمني من حسابنا طرفكم بالريال اليمني إلى حسابنا طرفكم بالريال السعودي ما يعادل مبلغ وقدره(20,000,000 SAR)فقط: عشرون مليون ريال سعودي بالسعر المتفق عليه(185).
وتسليم المبلغ لمندوبنا الأخ/ رمزي علي عبدالجبار نصر -بحمل بطاقة شخصية رقم(03110033015).
حيث سيتم توزيعها كالتالي:-
- شركة القطيبي مبلغ وقدره (10,000,000 SAR).
- شركة عدن للصرافة مبلغ وقدره (5,000,000 SAR).
شاكرين تعاونكم، وتقبلوا خالص التحية والتقدير،،،
بنك الكريمي الإسلامي

ما جرائم المضاربة بالعملة؟ وكيف تورط فيها بنك الدولة بعدن؟

ومن المستفيد من ذلك؟ وكم مقدار فوارق الصرف؟